

Distr.: General
14 March 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة في
آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع
الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بما في ذلك أعضاء المجلس خلال ذلك الشهر.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ستيفن هيكي



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية (آب/أغسطس ٢٠١٨)

مقدمة

خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ٢٣ جلسة علنية و ١١ مشاوراً للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربعة قرارات واعتمد أربعة بيانات رئاسية وستة بيانات صحفية. وقدم ستة ممثلين عن المجتمع المدني، من بينهم خمس نساء، إحاطات إلى المجلس. وقد كان من بين المناسبات المميزة لفترة رئاسة المملكة المتحدة مناقشة مفتوحة بشأن الوساطة وإحاطة بشأن ميانمار.

ووفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، استهلّت المملكة المتحدة رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت لمجلس الأمن لذلك الشهر، الذي اعتمد في مشاورات المجلس بكامل هيئته في ١ آب/أغسطس.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية)

اجتمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة تناولت الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية) في ٢ آب/أغسطس. وقدم توماس ماركرام، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري والتقارير التي صدرت في الآونة الأخيرة عن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الجمهورية العربية السورية (الحالة الإنسانية)

عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة و مشاورات عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في ٢٨ آب/أغسطس. وقدم جون غينغ، مدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إحاطة إلى المجلس. وقال السيد غينغ إن الحالة الإنسانية في الشمال الغربي من البلد قد تدهورت، مع تواتر أنباء عن قصف جوي ومدفعي كثيف في أجزاء من محافظات إدلب وحلب وحماة واللاذقية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الأضرار بالبنية التحتية المدنية وتدميرها، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وأضاف قائلاً إن الجهود التي يبذلها المجلس لتجنب زيادة تصعيد العنف والكارثة الإنسانية التي أعقبت ذلك أمر بالغ الأهمية.

وتابع السيد غينغ قائلاً إن حكومة الجمهورية العربية السورية استعادت السيطرة على الغالبية العظمى من محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، وأشار إلى أن عودة المشردين داخلياً على نطاق واسع قد وقعت بالفعل هناك. بيد أن احتياجات إنسانية هائلة ظلت قائمة، وشكلت زيادة فرص وصول المساعدات الإنسانية أمراً بالغ الأهمية. وسلط السيد غينغ الضوء على الحالة في ركبنا على حدود الأردن والجمهورية العربية السورية، حيث بقي ٤٥ ٠٠٠ شخص في مخيم للمشردين داخلياً في ظل تدهور

الأحوال المعيشية. وكانت الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في المخيم تزداد إلحاحاً. وأكد أن الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، إلى جانب انعدام الأمن ونقص الموارد، كلها أمور ظلت تعوق توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى مدينة الرقة.

وأبلغ السيد غينغ مجلس الأمن بأن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان متواجداً بدمشق بهدف التواصل مع السلطات السورية بشأن كيفية زيادة تعزيز الاستجابة الإنسانية الجماعية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ٩ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن لبنان (SC/13451) أدان فيه هجوماً شُنع على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من مجدل زون في جنوب لبنان. وأكد البيان ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية، وأكد من جديد دعم المجلس الكامل للقوة المؤقتة.

وعقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة بشأن القوة المؤقتة في ١٥ آب/أغسطس. وجاء ذلك عقب جلسة عقدت مع البلدان المساهمة بقوات في ٩ آب/أغسطس. وقدمت السيدة بينتو كيتا، الأمانة العامة للمساعدة لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية، وقدمت معلومات مستكملة عن أنشطة القوة المؤقتة وإعادة هيكلتها.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨) بالإجماع في ٣٠ آب/أغسطس. وفي ذلك القرار، جدد المجلس ولاية القوة المؤقتة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، ودعا الأمين العام إلى أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس كل أربعة أشهر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أكد من جديد ضرورة النشر الفعال والدائم للبحرية في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية، ودعا حكومة لبنان إلى وضع خطة لزيادة قدراتها البحرية.

الشرق الأوسط

عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في الشرق الأوسط في ٢٢ آب/أغسطس. وقدمت وكالة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، إحاطة إلى المجلس. وقال وكيل الأمين العام إن الحالة في غزة قد تدهورت منذ أن اجتمع المجلس في تموز/يوليه لمناقشة هذه المسألة. وقد استمر تصعيد الاشتباكات العنيفة، وقتل على إثرها ثمانية فلسطينيين وأصيب ٥٦ فلسطينياً و ٢٨ إسرائيلياً. وواصل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولا ميلادينوف، بذل جهوده الرامية إلى منع الأعمال العدائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً ودعم المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة في غزة. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للدور الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ودعوا إلى إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي طويل الأجل للنزاع. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى تنفيذ حظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الشرق الأوسط (اليمن)

في ٢ آب/أغسطس، قدم كل من مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمم العام إلى اليمن، والسيد جون غينغ، مدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في اليمن.

وأعرب المبعوث الخاص عن قلقه إزاء الحالة في الحديدة، وقال إن الوقت الذي كان فيه من الممكن استئناف العملية السياسية قد ولى. ودعا أطراف النزاع إلى عقد جولة أولى من المشاورات في جنيف في ٦ أيلول/سبتمبر. ودعا مجلس الأمن إلى دعم مشاورات جنيف، ودعوته إلى التهدئة في الحديدة، وتدابير بناء الثقة بين الأطراف. وقال السيد غينغ إنه بعد مرور ثلاث سنوات على اندلاع النزاع، فإن ٢٢ مليون يمني بحاجة إلى المساعدة الدولية والحماية. وقد أدى تصعيد النزاع منذ حزيران/يونيه إلى تفاقم الوضع. ورأى أن استمرار الأعمال العدائية في الحديدة أو تعطيل حركة المرور عبر الميناء سيكون له آثار كارثية.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للمبعوث الخاص. ورحب الكثيرون بمبادرة عقد مشاورات في أيلول/سبتمبر، ودعوا الأطراف إلى المشاركة بحسن نية، وشددوا على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق على نطاق واسع إزاء الحالة الإنسانية في البلد. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن إحدى الغارات الجوية التي شنت في ٢ آب/أغسطس. وقال الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة إن الحكومة ستحضر المشاورات التي ستجرى في جنيف.

وناقش مجلس الأمن الحالة في اليمن مرة أخرى تحت بند "أي مسائل أخرى" في ١٠ آب/أغسطس. وعقب الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تاي - بروك زيريهون، اعتمد المجلس ورقة معلومات صحفية تدعو إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والمصداقية في الغارة الجوية التي شنت على حافلة مدرسية في صعدة يوم ٩ آب/أغسطس وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، من بينهم أطفال.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ٨ آب/أغسطس. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من يان كوبيش، الممثل الخاص للأمم العام للعراق ورئيس البعثة، وفيليب شبوري، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، وسوزان عارف معروف، من منظمة تمكين المرأة في العراق.

وقدّم السيد كوبيش إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات في العراق. وقد أُنجزت الآن عملية إعادة عد الأصوات يدويا: وبذلك كانت العملية الانتخابية منظمة وشفافة وذات مصداقية. وينبغي أن يقوم الزعماء السياسيون الآن بالإسراع في تشكيل حكومة شاملة للجميع وغير طائفية تكون ذات توجهات إصلاحية ومتحررة من أي تدخل أجنبي. ومن المرجح التوصل إلى نتائج مؤكدة في نهاية آب/أغسطس، مع تشكيل حكومة جديدة بحلول منتصف إلى أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وكان فريق الأمم المتحدة القطري بصدد وضع برامج لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الأساسية، في أعقاب الاحتجاجات الأخيرة التي وقعت في أنحاء جنوب العراق.

وسلط السيد شيبوري الضوء على عمل اللجنة الثلاثية المعنية بالأشخاص المفقودين منذ حرب الخليج التي وقعت في عام ١٩٩١. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الطرفان، لم يُعثر على أي رفات منذ سبع سنوات. وينبغي للتقرير المتعلق بمشروع استعراض اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٧ أن يدعم التقدم المحرز. وقدمت السيدة عارف معروف إحاطة إلى المجلس بشأن خطة العمل الوطنية للعراق بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد استمر العنف الجنسي والجنساني في العراق بوتيرة تبعث على القلق، وظل الضحايا في المناطق المحررة يعانون من الوصمة الاجتماعية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالانتخابات الأخيرة، وأبرزوا أهمية الدعم الدولي لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في العراق. وأثار أحد أعضاء المجلس مسألة المفقودين منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، وأعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكنه دعا إلى إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا المجال. ورحب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) الذي مدد ولاية البعثة. كما رحب بتعيين السيد كريم خان مستشارا خاصا لفريق التحقيق المعني بإخضاع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للمساءلة، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). كما أبرز أهمية مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وبيّن الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق لتعزيز إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

وواصل مجلس الأمن مناقشته المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في جلسة مشاورات مغلقة. وعقب الاجتماع، قدم الرئيس إحاطة إلى الصحافة. وكرر الرئيس، باسم المجلس، تأكيد دعم المجلس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللممثل الخاص؛ ورحب بإنجاز الانتخابات ودعا جميع الكيانات السياسية العراقية إلى العمل معا من أجل تشكيل حكومة جامعة غير طائفية مؤيدة للإصلاح؛ وأشار إلى الجهود الجارية لمعالجة إدارة المياه والكهرباء في جنوب العراق والأعمال التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وأعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين والمفقودين من رعايا بلدان ثالثة، ودعا العراق والكويت إلى تكثيف جهودهما الرامية إلى تنشيط هذه العملية؛ وأعرب عن تأييده لمستشاره الخاص كريم خان ولإنشاء فريقه.

أفريقيا

الصحراء الغربية

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة بشأن الصحراء الغربية في ٨ آب/أغسطس. وقدم هورست كوهلر، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر مستجدات العملية السياسية.

بوروندي

عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بوروندي في ٩ آب/أغسطس. وقدم السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، إحاطة إلى المجلس. ورحب المبعوث الخاص بإعلان الرئيس

نكوروونيزا عدم الترشح لإعادة انتخابه، وبالزيارات التي قامت بها مؤخرا الوفود الإقليمية الرفيعة المستوى إلى بوروندي، وبإعادة بعض اللاجئين إلى أوطانهم. وأعرب عن تأييده للدعوة التي وجهها وسيط جماعة شرق أفريقيا في مؤتمر للقمّة نظمتها الجماعة من أجل تقديم الدعم للحوار بين الأطراف البوروندية، ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة في الدورة الخامسة للحوار.

ورحب معظم أعضاء مجلس الأمن بإعلان الرئيس نكوروونيزا، وأعربوا عن تأييدهم للإبقاء على مبادئ اتفاق أروشا، وأبرزوا أهمية الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في الحوار وفي حالة حقوق الإنسان، ودعوا إلى التعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولاحظ آخرون أن الحالة في بوروندي ظلت هادئة نسبياً. وقال الممثل الدائم لجمهورية بوروندي لدى الأمم المتحدة إن الحالة في بوروندي ظلت هادئة ومستقرة، ويُن الخُطوات التي اتخذتها الحكومة لإحراز تقدم في العملية السياسية. ودعا الممثل الدائم إلى رفع التدابير الاقتصادية المفروضة على بوروندي.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن بوروندي (SC/13461)، أقر فيه بأن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئة، لكنه أكد من جديد قلق المجلس إزاء الحالة السياسية وبطء التقدم المحرز في الحوار بين الأطراف البوروندية. ورحب المجلس بقرار الرئيس نكوروونيزا عدم السعي إلى الحصول على ولاية أخرى في عام ٢٠٢٠، ولكنه أشار إلى أنه لا بد من إحراز مزيد من التقدم لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وأكد البيان ضرورة احترام روح ونص اتفاق أروشا، وأثار شواغل فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، وأعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في بوروندي وفي وأوساط اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ١٠ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بيانا لرئيسة المجلس (S/PRST/2018/16) بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا. وفي البيان، أحاط المجلس علما بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649)، وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شيباس، في ١٧ تموز/يوليه. وكرر المجلس أيضا تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في معرض الإشارة إلى الحالة الأمنية الصعبة في المنطقة وتشجيع توطيد الإصلاحات السياسية الجارية في المنطقة لمنع العنف وعدم الاستقرار. ورحب المجلس بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للتصدي لهذه التحديات الأمنية، بما في ذلك من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ورحب المجلس أيضا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ودعا إلى المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع الشركاء في المنطقة.

منطقة وسط أفريقيا

في ١٠ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بيانا لرئيسة المجلس (S/PRST/2018/17) بشأن منطقة وسط أفريقيا. وفي هذا البيان، أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في المنطقة، وأحاط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط

أفريقيا (S/2018/521)، بما في ذلك التوصية بتمديد ولاية المكتب الإقليمي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١. وطلب المجلس أيضا إجراء استعراض استراتيجي لنطاق ولاية وأنشطة المكتب الإقليمي بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٩، وتقديم تقرير خطي عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة المكتب الإقليمي بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ثم كل ستة أشهر بعد ذلك.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، قدم الأمين العام، في رسالة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/789)، مشروع ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأوصى بتمديد الولاية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١. وفي ٢٨ آب/أغسطس، وجهت رئيسة المجلس رسالة إلى الأمين العام (S/2018/790)، أحاطت فيها علما بهذه التوصية وبالمعلومات الواردة في الرسالة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٤ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الهجوم الذي تعرضت له البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (SC/13465). وفي البيان، أدان المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي شنته عناصر مسلحة ضد قافلة بعثة الأمم المتحدة في بافيكاء، بمقاطعة كوتو السفلى، مما أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام البورونديين.

جنوب السودان

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة لمناقشة مسألة جنوب السودان في ١٠ آب/أغسطس. وقدّم مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إحاطة إلى المجلس عن تفاقم خطر المجاعة نتيجة للنزاع المستمر في جنوب السودان. وقدّم السيد نيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات السياسية.

وعقب جلسة المشاورات المغلقة، قدمت رئيسة مجلس الأمن إحاطة إلى وسائط الإعلام. وتكلمت الرئيسة باسم المجلس، فأعربت عن بالغ القلق إزاء الصلة الواضحة القائمة بين النزاع والجوع، وطالبت بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان وفي حينها وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين، ورحبت بدور المنطقة في التوصل إلى اتفاق سلام. ودعت الرئيسة إلى إجراء عملية سياسية شاملة للجميع، وإلى التنفيذ الفوري لاتفاق الخرطوم ووقف إطلاق النار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (SC/13455)، رحب فيه بالخطوات المتبعة في العملية الانتخابية، بما في ذلك تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية، فضلا عن التزام الرئيس جوزيف كاييلا بالامتنال للدستور الكونغولي وأحكام الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأبرز المجلس أهمية تهيئة بيئة مواتية لإجراء أنشطة سياسية تشمل الجميع في أجواء سلمية وذلك لضمان إجراء الانتخابات مع استيفاء الشروط المطلوبة المتمثلة في الشفافية والمصادقية والشمول؛ وأكد من جديد دعمه لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واحترامه لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية؛ ودعا الحكومة إلى ضمان تقديم أي طلب يوجّه إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحصول على الدعم اللوجستي والتقني خلال الانتخابات في الموعد المحدد.

وعقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٧ آب/أغسطس. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة، والمونسنيور مارسيل أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، والسيدة سولانج لواشيغا فوراه، المتحدث الرسمي باسم المنظمة غير الحكومية "لا شيء بدون النساء" (Rien Sans Les Femmes).

وقدمت السيدة زروقي إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن العملية الانتخابية، بما في ذلك قرار الرئيس كابيلا عدم الترشح لإعادة انتخابه وتنحية العديد من المرشحين الآخرين. وأشارت إلى التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحضير للانتخابات مع تسليط الضوء على عدد من المخاطر التي تهدد العملية، بما في ذلك استخدام آلات التصويت لأول مرة، وعدم نشر سجل الناخبين. وشددت على أن البعثة مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي، إذا طُلب منها ذلك.

ورحب المونسنيور أوتيمي بالنجاح الذي أحرز في إنجاز عملية تسجيل المرشحين، لكنه أعرب عن قلقه إزاء الشفافية والشمول. ودعا إلى الإسراع بنشر سجل الناخبين، وبذل جهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة آلات التصويت، والتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتيسير عمل مراقبي الانتخابات. وأعربت السيدة فوراه عن أسفها لانخفاض معدل تسجيل المرشحات في عام ٢٠١٨، ودعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإلى تقديم الدعم للمجتمع المدني والتدريب لمراقبي الانتخابات.

وأعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن ترحيبهم بقرار الرئيس كابيلا عدم الترشح مرة أخرى، لكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، ولا سيما استخدام آلات التصويت والقيود المفروضة على النشاط السياسي. وأكد عدة أعضاء على أهمية التقيد بالجدول الزمني للانتخابات وكفالة أن يسود مناخ من الثقة والهدوء والشمول، وإبراز أهمية تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأشار عدد من الأعضاء إلى القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إدارة الجوانب اللوجستية الخاصة بما فيما يتعلق بالانتخابات، إلا أنهم سلطوا الضوء على مدى قدرة البعثة على تقديم الدعم في هذا المجال. وأكد الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة مجددا التزام الحكومة بالجدول الزمني للانتخابات، وأبلغ المجلس بأن الحكومة تعزم تنظيم حملة توعية بشأن آلات التصويت، وتعكف على معالجة مسألة سجل الناخبين.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن، في إطار البند "مسائل أخرى"، جلسة مشاورات مغلقة بشأن مسألة فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر حالة تفشي للفيروس ومخاطر انتشار المرض واستجابة الأمم المتحدة.

وعقب جلسة المشاورات المغلقة، قدمت رئيسة مجلس الأمن إحاطة إلى الصحافة. وباسم المجلس، أعربت الرئيسة عن قلقها إزاء آخر حالة تفشي للفيروس وخطر زيادة انتشاره، وأثنت على الجهود التي تبذلها الحكومة، ومنظمة الصحة العالمية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمجتمع الدولي من أجل احتواء الوباء، وحثت جميع الأطراف على ضمان الوصول الآمن إلى المناطق المتضررة لموظفي المساعدة الإنسانية والطبية، ودعت إلى مواصلة الإبلاغ عن هذه المسألة.

مالي

في ٢٤ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن مالي (SC/13464)، رحب فيه بنشر النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في مالي وهنأ شعب وحكومة مالي على إجراء الانتخابات بصورة سلمية عموما. وأثنى البيان على الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لما بذله من مساعي حميدة طوال العملية الانتخابية. ودعا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المتبقية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وأشار إلى أحكام قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، التي شجع فيها المجلس على القيام سريعا بإبرام "ميثاق سلام" بين حكومة مالي والأمم المتحدة.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨) بالإجماع في ٣٠ آب/أغسطس. وجدد القرار تدابير الجزاءات المفروضة على مالي والمنصوص عليها في القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، وجدد ولاية فريق الخبراء. ويطلب القرار إلى فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس تقريرا لمنتصف المدة في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

عقد مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من السيد خوسيه فيجاس فيلهو، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وأنتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، وإليسا ماريا تافاريس بينتو، المتحدثة الرسمية باسم شبكة المرأة والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقال الممثل الخاص للأمين العام إن الحالة السياسية والأمنية ظلت هادئة منذ وصوله إلى غينيا - بيساو. وقد كان التحدي السياسي الرئيسي يتمثل في التحضير للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار الممثل الخاص إلى تواصله مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الإقليمية من أجل دعم ولايته، ودعا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، بما يشمل إبرام ميثاق لتحقيق الاستقرار. وقدم أنتوليو ندونغ مبا إحاطة إلى المجلس عن الزيارة التي قام بها إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأبلغ المجلس أنه أوصى بأن تنظر اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) في تنقيح قائمة الجزاءات في الوقت المناسب، مع الأخذ في الحسبان الظروف الراهنة في غينيا - بيساو.

وقدم ماورو فييرا إحاطة إلى مجلس الأمن عن الزيارة التي قام بها إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه. وقال إنه قد تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق كوناكري، وشدد على أهمية إجراء الانتخابات المقبلة في الوقت المحدد. ودعا إلى تعاون أوثق بين حكومة غينيا - بيساو والشركاء الدوليين لضمان إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتكلمت السيدة بينتو بالنيابة عن شبكة المرأة والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فأبرزت دور المرأة في تعزيز السلام في

غينيا - بيساو، بما في ذلك من خلال إنشاء المجلس الوطني للمرأة في عام ٢٠١٧، وما تضطلع به النساء من أعمال لدعم وضع ميثاق لتحقيق الاستقرار. كما أبرزت مساهمة المرأة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، وأشارت إلى أن الهيئة التشريعية اعتمدت في الآونة الأخيرة مشروع قانون للتكافؤ بين الجنسين لضمان تخصيص نسبة ٣٦ في المائة لحصة النساء المرشحات في الانتخابات.

ورحب معظم أعضاء مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في غينيا - بيساو، وأكدوا أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، وشددوا على أهمية انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم للدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تطلّعهم إلى تلقي الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

وقدّم رئيس وزراء غينيا - بيساو، أريستيدس غوميز، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات السياسية في بلده. وأعرب عن امتنانه للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم السعي إلى التوصل إلى حل توافقي ودائم للأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأعرب رئيس الوزراء عن التزام حكومته بالحوار، وشدد على أهمية إجراء انتخابات شاملة للجميع ووضع ميثاق لتحقيق الاستقرار. وأشار إلى التحديات التي طرحها اختيار مؤسسات الدولة في غينيا - بيساو، وأبرز ضرورة إعادة النظر في شكل الوجود الدولي في غينيا - بيساو بعد الانتخابات. ودعا الشركاء الدوليين إلى الوفاء بتعهداتهم بتقديم الدعم للتحضير للانتخابات.

وواصل مجلس الأمن مناقشة هذه المسائل في مشاورات مغلقة.

أوروبا

قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تاي - بروك زيريهون، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جورجيا في إطار البند "مسائل أخرى" في ٨ آب/أغسطس.

آسيا

أفغانستان

في ٣ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن أفغانستان (SC/13444)، أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي استهدفت مركزاً طبياً للقابات وأحد المباني الحكومية في جلال أباد وكذلك مسجد خواجه حسن في مدينة غرديز، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٤٨ من القتلى والعديد من الجرحى.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن أفغانستان (SC/13457)، أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل في ١٥ آب/أغسطس واستهدف مركزاً تعليمياً، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٤٨ من القتلى والعديد من الجرحى.

وعقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة بشأن أفغانستان في إطار البند "مسائل أخرى" في ٢٢ آب/أغسطس. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات، ركز فيها على الحالة الأمنية والأعمال التحضيرية للانتخابات.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن أفغانستان (SC/13467)، رحب فيه بإعلان حكومة أفغانستان فترة ثانية من وقف إطلاق النار المشروط مع حركة طالبان، وحث طالبان على الرد بالمثل دون تأخير. وفي هذا البيان، شدد المجلس على أهمية إجراء انتخابات برلمانية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ميانمار

في ٢٨ آب/أغسطس، ترأس اللورد أحمد، بارون ويمبلدون، ووزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في حكومة المملكة المتحدة، جلسة إحاطة لمجلس الأمن بشأن ميانمار. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وتيغينيورك غيتو، وكيل الأمين العام والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيت بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن تصدي الأمم المتحدة للأزمة، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص، والأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين لمعالجة أزمة اللاجئين والتحصير للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين إلى ميانمار. وحث سلطات ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة وكفالة وصول وكالاتها وشركائها فوراً ودون عوائق وبصورة فعالة. وأثنى على سخاء السلطات البنغلاديشية والمجتمعات المضيفة، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم النداء الإنساني الدولي. وأشار إلى التقرير الصادر عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ودعا إلى المساءلة.

وقال وكيل الأمين العام والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن تهيئة ظروف مستدامة للعودة الطوعية تتطلب إيجاد حلول شاملة ودائمة، بما في ذلك التصدي للتحديات الإنمائية الكبيرة التي تواجه كل المجتمعات المحلية في ولاية راخين. ولم تُمنح الأمم المتحدة حق الوصول الفعلي إلى ولاية راخين، وهو ما كان سيشكل خطوة أولى أساسية لتنفيذ مذكرة التفاهم بين مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي وحكومة ميانمار وحكومة بنغلاديش. وسلط الضوء على ضرورة قيام حكومة ميانمار بمنح العائدين حرية التنقل ووضعهم على المسار المفضي إلى المواطنة. ولفتت السيدة بلانشيت الانتباه إلى مصير الأطفال الذين تلدهم نساء الروهينغا اللائي تعرضن للاغتصاب، ووصمة العار التي يواجهها هؤلاء الأطفال. ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم للجهود المبذولة في مجال الأنشطة الإنسانية.

ودعا معظم أعضاء مجلس الأمن إلى تنفيذ مذكرة التفاهم والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وأعربوا عن قلقهم إزاء بطء تدابير التصدي للأزمة التي اتخذتها حكومة ميانمار. وأشار العديد من الأعضاء إلى تقرير بعثة تقصي الحقائق، وطالب عدة أعضاء بزيادة المساءلة. وشدد أعضاء آخرون على التقدم الذي أحرز، لا سيما توقيع اتفاق ثنائي لإعادة إلى الوطن بين بنغلاديش وميانمار، وتقديم المساعدة الإنسانية، وإنشاء آليات المساءلة المحلية.

وسلط الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة الضوء على التهديد الإرهابي الذي يشكله جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. ودعا إلى الإسراع ببدء عملية الإعادة إلى الوطن، وقال إن ميانمار تتعاون مع الأمم المتحدة وبنغلاديش بحسن نية. وأكد الممثل الدائم لبنغلاديش التزام بلده بالإغاثة الإنسانية وبالإعادة إلى الوطن، ولكنه قال إن النازحين لن يعودوا طوعاً ما لم تعالج الأسباب الجذرية.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة في ٣٠ آب/أغسطس للحصول على معلومات مستكملة عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وقدم رئيس اللجنة، كاريل فان أوستيروم، إحاطة إلى المجلس.

صون السلام والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

في ٢٩ آب/أغسطس، ترأس اللورد أحمد، بارون وميلدون، جلسة مناقشة مفتوحة عقدها مجلس الأمن بشأن الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وجوستان ويلي، كبير أساقفة كانتبري، والسيدة مسرات قديم، وهي مؤسسة مشاركة لصندوق بيمان الاستئماني للخريجين والخريجات (PAIMAN Alumni Trust) وعضوة في شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث. ويعمل صندوق بيمان الاستئماني للخريجين والخريجات على مواجهة التطرف في باكستان. وخلال المناقشة المفتوحة، أدلت ٦٤ من الدول الأعضاء ببيانات.

وبين الأمين العام الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدراتها في مجال الوساطة ودعم الطفرة التي أحدثتها في الجهود الدبلوماسية من أجل السلام، بما في ذلك إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج متسق للأمم المتحدة إزاء الوساطة يتماشى مع كل حالة على حدة، ولكنه أبرز أهمية العمليات الشاملة والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ورحب بتطوير شبكات الوساطة النسائية، ودعا إلى زيادة مشاركة الشباب في الوساطة. وطلب إلى مجلس الأمن أن يوحد كلمته وأن يتعاون على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية.

وقال كبير أساقفة كانتبري إن الوساطة لا بد أن تتم في إطار المصالحة، التي يمكن أن تحول النزاع إلى تعايش وأن تتيح للمجتمعات المحلية "الاختلاف في الرأي". ودعا إلى وضع استراتيجية للمصالحة مشتركة بين الوكالات والإدارات. كما أبرز أهمية العمل مع المنظمات الدينية، التي غالباً ما تكون بمثابة المؤسسة الوحيدة العاملة في المجتمعات المحلية المهشة أو المتضررة من النزاع.

وشددت السيدة قديم على أهمية إشراك المرأة في عمليات الوساطة والسلام. وأكدت أن استبعاد النساء من هذه العمليات يدل على نمط السلطة لا على الثقافة، وسلطت الضوء على نماذج لنساء يقمن بأدوار رائدة في مجال الوساطة في ظروف صعبة، بما في ذلك في اليمن وسري لانكا وباكستان. ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم للنساء الوسيطات، ورحبت بإنشاء شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالفرصة المتاحة للنظر في مسألة الوساطة. وأعرب معظمهم عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، وشددوا على

أهمية الوساطة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وأكد عدة أعضاء على أهمية الحصول على موافقة البلد المعني. وأشار عدد من الأعضاء إلى أن عمليات الوساطة لا بد أن تكون شاملة للجميع، حيث تؤدي زيادة مشاركة المرأة دوراً حاسماً. وأبرز أعضاء آخرون أهمية التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأعادت عدة دول مشاركة من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على أهمية عمليات الوساطة الشاملة للجميع، ولا سيما ضرورة زيادة عدد النساء المشاركات في جهود الوساطة. وشددت عدة دول أعضاء على ضرورة موافقة البلد المضيف، وأشارت إلى أهمية التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا حظت أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية عند النظر في كيفية التصدي لنزاع ما، بما في ذلك من خلال استخدام الوساطة. وتمثل أحد المواضيع الرئيسية الأخرى في أهمية اتباع نهج منسق إزاء الوساطة تشارك فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٣ آب/أغسطس، ترأس جيريمي هنت، عضو البرلمان ووزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، جلسة إحاطة لمجلس الأمن بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. وفي بداية الجلسة، التزم أعضاء المجلس دقيقة صمت تكريماً للأمين العام السابق كوفي عنان. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من فلايمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، وميشيل كونينسكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والدكتورة جوانا كوك، زميلة أبحاث أقدم في المركز الدولي لدراسة التطرف في كلية كينغز كوليدج بلندن.

وقام وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب بعرض التقرير السابع للأمين العام عن التهديد الذي يُشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/770)، ووصف التهديد الذي يشكله تنظيم داعش واستجابة الأمم المتحدة. وقد تحول تنظيم داعش من هيكّل له صفات الدولة إلى شبكة سرية، مما يجعل من الصعب تتبع حركة الموارد والمقاتلين. وركزت المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على التحديات التي يطرحها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمنتقلون، وقدمت الدكتورة كوك إحاطة إلى المجلس بشأن البحوث المتعلقة بالنساء والأحداث المنتسبين إلى تنظيم داعش.

وركز العديد من أعضاء مجلس الأمن في مداخلاتهم على التهديد المتنامي الذي يشكله تنظيم داعش بعد فقدان السيطرة على أراضٍ في العراق والجمهورية العربية السورية. وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأبرزوا أهمية التعاون الدولي للتصدي لهذا التهديد، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل سجلات أسماء الركاب وقوائم المراقبة، وحثوا على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وأثار بعض الأعضاء مسألة تمويل الإرهاب وأهمية التصدي للتحديات التي تواجهها النساء والأطفال في المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة تنظيم داعش. ورحب عدد من الأعضاء بمساهمة مقدّم الإحاطات باسم المجتمع المدني.

التقرير السنوي

في ٣٠ آب/أغسطس، نظر مجلس الأمن في مشروع تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأعرب رئيس المجلس عن امتنانه لوفد الصين لقيامه بإعداد مقدمة مشروع التقرير، ولأمانة العامة لقيامها بإعداد متن التقرير. ووصف ممثل الصين بإيجاز عملية إعداد مشروع التقرير، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/507). واعتمد المجلس التقرير دون تصويت. وقد تأكد هذا القرار في مذكرة من رئيسة المجلس مؤرخة ٣١ آب/أغسطس (S/2018/797).

جلسة ختامية غير رسمية

عقدت رئيسة مجلس الأمن جلسة ختامية غير رسمية "على غرار جلسات توليدو" في ٣١ آب/أغسطس.